

بالإنفوجراف ...

سيناء في قلب الجمهورية الجديدة:
سيناء تجني عوائد الأمن والاستقرار ونجاح استراتيجية التنمية الشاملة
وتستعد لاستقبال العالم

مشروعات عملاقة للتنمية والتعمير تمتد في عمق سيناء



تبنيت الدولة المصرية خلال السنوات الثماني الأخيرة رؤية متكاملة ومتعددة الأبعاد لتنمية شبه جزيرة سيناء التي تظل على رأس أولويات القيادة السياسية باعتبارها قضية أمن قومي لا مجال للتهاون فيها، حيث تسارعت وتواصلت الجهود لإعادة صياغة شكل وملامح وأوجه الحياة على أرض الفيروز من خلال الاستفادة من كافة المقومات التي تتمتع بها واستغلالها بالشكل الأمثل، وتحسين البنية التحتية وتنفيذ العديد من المشروعات التنموية والعمرانية والخدمية والاستثمارية غير المسبوقة والعملاقة في المجالات كافة، فضلاً عن الحرص على جعل سيناء امتداداً طبيعياً لوادي النيل عبر ربطها بمدن القناة والدلتا، بما يحقق هدف تعميمها بعد تأمينها والقضاء على بؤر الإرهاب، وتوفير كل سبل العيش الكريم لأهلها وسكانها، وجعلها أرضاً جاذبة للسكان والمستثمرين في ذات الوقت، لنتجح الدولة في المزج بين معادلة الأمن والتنمية وترجمتها بشكل عملي على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريراً تضمن إنفوجرافات تسلط الضوء على المشروعات العملاقة للتنمية والتعمير الممتدة في عمق سيناء التي تظل في قلب الجمهورية الجديدة، لتجني بذلك عوائد الأمن والاستقرار ونجاح استراتيجية التنمية الشاملة، وذلك في وقت تستعد فيه لاستقبال العالم.

وكشف التقرير عن وجود استثمارات ومقومات صناعية وزراعية ضخمة بسيناء ومدن القناة، لافتاً إلى أنه تم وجار تنفيذ استثمارات لتنمية شبه جزيرة سيناء بأكثر من ٧٠٠ مليار جنيه خلال ٨ سنوات، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات العامة التي تم وجار ضخها لتنفيذ مشروعات قومية بسيناء ومدن القناة نحو ٣٥٨,١ مليار جنيه، وذلك في الفترة من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

وأشار التقرير إلى أنه تم افتتاح ٣ مراكز لخدمة المستثمرين بتكلفة ٢١٥,٥ مليون جنيه لخدمة أكثر من ٨٨٠٠ شركة، فيما تتمتع سيناء ومدن القناة بـ ٣٣٩ فرصة استثمارية على الخريطة الاستثمارية، بالإضافة إلى ١٤٣ فرصة صناعية.

وذكر التقرير أنه تم إنشاء الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بموجب قرار أصدره السيد الرئيس في أغسطس ٢٠١٥، مشيراً إلى وصول إجمالي تكلفة البنية التحتية والاستثمارية بالمنطقة إلى نحو ١٨ مليار دولار، حيث تضم ٤ مناطق صناعية و٦ موانئ، ويعمل بها ٢٥٠ منشأة صناعية وخدمية، وتوفر ١٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة.

واستعرض التقرير أهم المشروعات الصناعية، موضحاً أن تكلفة مصنع إنتاج الرخام والجرانيت برأس سدر بلغت ٧٢٧ مليون جنيه، بينما بلغت تكلفة مجمع الصناعات الصغيرة بجنوب الرسوة بمحافظة بورسعيد ٤٠٣ ملايين جنيه ويضم ١١٨ وحدة صناعية، في حين تبلغ الطاقة الإنتاجية المستهدفة كمرحلة أولى لمشروع مجمع شرق بورسعيد لصناعة السيارات ٧٥ ألف سيارة سنوياً.

يأتي ذلك فيما بلغت تكلفة إنشاء المجمع الصناعي للرخام بمنطقة "الجفافة" بوسط سيناء ٨٠٥ ملايين جنيه، وذلك بطاقة ٣ ملايين م^٢ سنوياً، كما بلغت الطاقة الإنتاجية لمصنع أسمنت العريش ٧ ملايين طن سنوياً، بينما تبلغ تكلفة المجمع الصناعي الحرفي بالعريش ٥٠ مليون جنيه، في حين تبلغ استثمارات مشروع الشركة الوطنية المصرية لصناعات السكك الحديدية (نيرك) بشرق بورسعيد نحو ٢٤٠ مليون دولار.

وفي سياق متصل، أضاف التقرير أنه تم إنشاء مجمع الأسمدة الفوسفاتية والمركبة بالعين السخنة، والذي يعد أكبر مجمع من نوعه في الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى إنشاء مصنع بيراميدز

لإنتاج الإطارات ببورسعيد بطاقة تبلغ ٣٠٠ ألف إطار سيارات و ٢,٤ مليون إطار موتوسيكلات، في حين تبلغ مساحة المنطقة الصناعية بوسط سيناء الجاري تنفيذها نحو ٧٨,٤ ألف فدان.

وتطرق التقرير إلى المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في سيناء ومدن القناة، لافتاً إلى أنه تم تمويل ٤٧ ألف مشروع من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقروض بلغت نحو ٢ مليار جنيه ووفرت ٨٤,٦ ألف فرصة عمل، وكذلك تم تمويل ٥٦١٤ مشروعاً من المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية "مشروعك" بقروض بلغت قيمتها ٨٠٤,٤ مليون جنيه، ووفرت ٥٦,٩ ألف فرصة عمل، وذلك حتى أغسطس ٢٠٢٢.

وعلى صعيد مشروعات الزراعة والري، أشار التقرير إلى أن مشروع تنمية سيناء تصل مساحته الإجمالية إلى ١,١ مليون فدان، منها ٢٨٥ ألف فدان مساحة منزرعة، بالإضافة إلى إنشاء ١٨ تجمعاً زراعياً بإجمالي مستفيدين ٢١٢٢ مستفيداً، إلى جانب الانتهاء من ١٨٦,٥ ألف فدان من الأراضي الجديدة ضمن المرحلة الأولى لمنظومة الري الحديث في شمال سيناء والإسماعيلية والسويس، وإنشاء ٤٨١ منشأة للحماية من السيول في محافظتي شمال وجنوب سيناء.

وأظهر التقرير أنه تم تأهيل وتبطين ١١٦ كم من الترع في محافظتي الإسماعيلية وبورسعيد، بينما وصلت الطاقة الإنتاجية لمحطة معالجة مصرف بحر البقر إلى ٥,٦ مليون م^٣/يوم للمساهمة في استصلاح نحو ٢٥٠ ألف فدان بشمال سيناء، في حين وصلت الطاقة الإنتاجية لمحطة معالجة مصرف المحسمة إلى مليون م^٣/يوم لزراعة ٥٥ ألف فدان، ومخطط أن تصل إلى ١٠٥ ألف فدان.

وبالنسبة لأبرز مشروعات الاستزراع السمكي، جاء في التقرير أنه تم تنفيذ أكثر من ٩٩٠٠ حوض ضمن مشروع هيئة قناة السويس والفيروز للاستزراع السمكي، وذلك في وقت يجري فيه العمل على إنشاء ٨ قرى للصيادين بتكلفة ٣,٥ مليار جنيه.

وتناول التقرير الحديث عن أهم المشروعات الخاصة بإنتاج الغاز الطبيعي، مشيراً إلى أنه تم تنمية حقل غاز ظهر بتكلفة ١٥,٦ مليار دولار، بينما بلغت تكلفة مشروع تنمية حقل غاز أتول ٨٥٥ مليون دولار، في حين بلغت تكلفة استكمال تنمية حقول شمال سيناء (المرحلة الثالثة أ) ٨٧ مليون دولار، علماً بأنه تم بدء الإنتاج منها في يناير ٢٠٢٢.

وفيما يتعلق بمشروعات التكرير والبتروكيماويات الجاري تنفيذها، أوضح التقرير أن التكلفة الاستثمارية لمجمع البحر الأحمر للبتروكيماويات بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس بلغت نحو ٧,٥ مليار دولار، بينما بلغت التكلفة الاستثمارية لمجمع التفحيم وإنتاج السولار بمصفاة تكرير

السويس لتصنيع البترول ١,٨ مليار دولار، كما بلغ إجمالي استثمارات مجمع الشركة العالمية لصناعات الميثانول والأمونيا بالعين السخنة نحو ٢,٦ مليار دولار.

أما بشأن أبرز مشروعات التخزين وتداول المنتجات البترولية، فوفقاً للتقرير، تم تنفيذ ٣ مشروعات كبرى في منطقتي العين السخنة والسويس بإجمالي تكلفة استثمارية بلغت نحو ٨٧٠ مليون دولار، بالإضافة إلى إنشاء أكبر مستودع بسقف عائم لتخزين الزيت الخام في جنوب سيناء بسعة ١٧٥ ألف م^٣، ليحصل المشروع على شهادة موسوعة جينيس للأرقام القياسية.

ورصد التقرير جهود الاستفادة من مقومات السياحة من خلال مشروعات سياحية كبرى، لافتاً إلى أبرز المنشآت السياحية، ومنها تنفيذ متحف شرم الشيخ الذي تم افتتاحه في أكتوبر ٢٠٢٠ بتكلفة ٨١٢ مليون جنيه، بالإضافة إلى إعادة افتتاح متحف آثار الإسماعيلية في أغسطس ٢٠١٥.

كما تناول التقرير الحديث عن أبرز المشروعات التراثية، مشيراً إلى مشروع إحياء مسار العائلة المقدسة، والذي يبدأ من شمال سيناء، وتم تخصيص ٦٠ مليون جنيه له من قبل وزارة السياحة والآثار، وكذلك يتم تنفيذ مشروع التجلي الأعظم بمدينة سانت كاترين، بهدف إنشاء مزار روحاني على الجبال المحيطة بالوادي المقدس، هذا إلى جانب مشروع ترميم وتطوير منطقة آبار وعيون موسى والتي تضم ٧ آبار تم الانتهاء من المرحلة في فبراير ٢٠١٨، كما تضم ١٢ عيناً تم الكشف عنها وجار رفع باقي الرمال وعمل أسوار حولها لحمايتها.

واستكمالاً لما سبق، أشار التقرير إلى أهم الاكتشافات الأثرية في سيناء، ففي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ تم اكتشاف بقايا قصر الملك رمسيس الثاني والمخازن الملحقة بالقصر بمنصف تل حبة ٢، وفي عام ٢٠١٩/٢٠١٨ تم اكتشاف بقايا مبنى مجلس الشيوخ شمال شرق المسرح الروماني بموقع آثار تل الفرما، بينما تم في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، الكشف عن بقايا معبد زيوس-كاسيوس بالجانب الجنوبي الغربي من تل الفرما، بالإضافة إلى الكشف عن مبنى حجري ضخم يرجع لعصر الدولة الوسطى.

هذا وقد تناول التقرير الحديث عن توسعة قناة السويس وإقامة شبكة نقل عملاقة، موضحاً أنه قد تم افتتاحها في أغسطس ٢٠١٥، والتي ساهمت في زيادة القدرة الاستيعابية للقناة لـ ٩٧ سفينة/يوم بدلاً من ٧٧ سفينة/يوم، بالإضافة إلى تقليل زمن العبور المباشر للسفن دون توقف لـ ١١٠ ساعة بدلاً من ١٨ ساعة، فضلاً عن تقليل زمن انتظار السفن في حال وجوده إلى ٣-٤ ساعة بدلاً من ٦-٨ ساعات.

وأبرز التقرير مشروعات الطرق والأنفاق والكباري العائمة، حيث تم إنشاء ٥ كباري عائمة أعلى القناة، وتنفيذ ورفع كفاءة ٥٠٠٠ كم من الطرق والأنفاق، أبرزها طريق النفق/ شرم الشيخ بطول ٣٤٢ كم، ومحور ٣٠ يونيو بطول ٢١٠ كم، و٥ أنفاق أسفل القناة لربط سيناء بمدن القناة.

وعلى صعيد مشروعات المطارات، أظهر التقرير أنه تم إنشاء مطار البردويل الدولي على مساحة ٣٢٠ ألف م^٢ بتكلفة ٧١٨ مليون جنيه، بالإضافة إلى تطوير ورفع كفاءة ٦ مطارات هي الطور، وطابا، وشرم الشيخ، والعريش، وبورسعيد، وسانت كاترين.

وبخصوص مشروعات الموانئ البحرية والجافة، ذكر التقرير أنه تم إنشاء وتطوير ورفع كفاءة ٨ موانئ بحرية أهمها ميناء نويبع بتكلفة ٤٧٥ مليون جنيه، وميناء شرق بورسعيد بتكلفة ١٠ مليارات جنيه، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير ٤ موانئ برية وجافة، وهي بدر الجاف، وطابا البري، ورفع البري، والعوجة، بإجمالي تكلفة نحو ٢٠٠ مليون جنيه.

وتطرق التقرير إلى مشروعات توفير الطاقة بسيئات ومدن القناة، موضحاً وصول إجمالي أطوال شبكات الغاز الطبيعي المنفذة منذ بداية النشاط إلى ٣٠٦٣ كم، بينما بلغت تكلفة تطوير شبكات الكهرباء وتدعيمها نحو ٣,٥ مليار جنيه، وذلك حتى عام ٢٠٢٢، فيما تم توصيل التغذية الكهربائية إلى ١,٥ مليون مشترك.

ورصد التقرير أهم مشروعات إنتاج الكهرباء بسيئات ومدن القناة، ومنها محطة كهرباء الشباب الجديدة (الإسماعيلية الجديدة) بقدرة اسمية ١٥٠٠ ميغاوات، وبإجمالي تكلفة ٢١٢,٦ مليون دولار، ومحطة كهرباء العين السخنة بقدرة اسمية ١٣٠٠ ميغاوات، وبإجمالي تكلفة ١,٣ مليار دولار، ومحطة توليد كهرباء عتاقة الغازية بمحافظة السويس بقدرة اسمية ٦٤٠ ميغاوات، وتكلفة ٦٩١,٦ مليون دولار، فضلاً عن توسعة محطة كهرباء شرم الشيخ بقدرة اسمية ٢٨٨ ميغاوات، وبتكلفة ٢١٣,٤ مليون دولار.

وعلى صعيد مشروعات الطاقة المتجددة بسيئات ومدن القناة، أشار التقرير إلى تنفيذ محطة جبل الزيت لطاقة الرياح بقدرة ٥٨٠ ميغاوات وبتكلفة ١٢ مليار جنيه، فيما بلغت قيمة عقد تنفيذ محطة طاقة الرياح بقدرة ٢٥٠ ميغاوات بالسويس نحو ٤,٣ مليار جنيه، في حين بلغت استثمارات مشروعات الهيدروجين الأخضر أكثر من ٢٠ مليار دولار، وتم توقيع ١٦ مذكرة تفاهم بشأنها.

وأظهر التقرير جهود إنشاء مدن جديدة وتوفير المسكن والخدمات للمواطنين بسيئات ومدن القناة، لافتاً إلى أنه تم وجرار إنشاء وتطوير ٦ مدن جديدة أبرزها، مدينة الإسماعيلية الجديدة على مساحة ٢,٨ ألف فدان، ومدينة بئر العبد الجديدة على مساحة ٢,٧ ألف فدان.

وأضاف التقرير أنه تم تنفيذ ١٣١,٦ ألف وحدة إسكان اجتماعي بتكلفة ٢٣,٢٦ مليار جنيه، بالإضافة إلى تنفيذ ٥٤,٥ ألف وحدة سكنية لتطوير العشوائيات، لتصبح سيناء ومدن القناة خالية من العشوائيات غير الآمنة.

وفي سياق متصل، لفت التقرير إلى أبرز مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، ٤٢ محطة تحلية مياه البحر قائمة بطاقة ٤٢١,٥ ألف م^٣/يوم، كما تم تنفيذ ١٣ محطة تحلية مياه البحر بطاقة ١٧٣,٨ ألف م^٣/يوم، هذا وبلغت طاقة توسعات صرف صحي بعثاقة بالسويس ١٥٠ ألف م^٣/يوم، فيما بلغت طاقة محطة معالجة صرف صحي C9 ببورسعيد ٤٠ ألف م^٣/يوم.

وبخصوص الخدمات الحكومية المميكنة، أوضح التقرير أنه تم الانتهاء من ميكنة ١٠٠ مكتب سجل تجاري، و٢٣٧ نيابة مرور و٣١٤ وحدة مرور، و٣٤ فرع توثيق ثابت، من بينهم ٢٥ مكتباً يعمل بنظام الشباك الواحد.

وبشأن تعزيز جهود الرعاية الصحية المقدمة لأهالي سيناء ومدن القناة، جاء في التقرير أنه فيما يتعلق بتوفير العلاج على نفقة الدولة وجهود تطوير المنشآت الصحية، استفاد أكثر من ١٨٠ ألف مواطن من العلاج على نفقة الدولة بتكلفة تتجاوز ١,٧ مليار جنيه، كما تم إنشاء وتطوير أكثر من ٤٢ مستشفى و٢١٤ مركزاً ووحدة صحية، بجانب إنشاء مجمع السويس الطبي كأضخم مجمع بشمال مصر، ومخزن استراتيجي للأدوية في الريسة بالعريش.

وفيما يتعلق بمنظومة التأمين الصحي الشامل، ذكر التقرير أنه تم إطلاق المنظومة بكل من بورسعيد والإسماعيلية وجنوب سيناء، وجر إطلاقها بمحافظة السويس، حيث تبلغ تكلفة التطبيق في الـ ٤ محافظات ٢٤,٢ مليار جنيه، في حين سجل بالمنظومة نحو ٨٢% من إجمالي سكان المحافظات.

وبالنسبة لحملة ١٠٠ مليون صحة، أوضح التقرير أنه تم فحص أكثر من ٥,٧ مليون مواطن للكشف عن فيروس سي والأمراض غير السارية، بالإضافة إلى فحص أكثر من ٤٧٥,٢ ألف سيدة ضمن المبادرة الرئاسية لدعم صحة المرأة المصرية، فضلاً عن فحص أكثر من ١٢٠,٤ ألف مواطن لمتابعة وعلاج الأمراض المزمنة والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي، فيما خضع أكثر من ٣٨,٩ ألف مواطن لعمليات جراحية ضمن المبادرة الرئاسية للقضاء على قوائم الانتظار للتدخلات الحرجة.

وأورد التقرير ما يتم من جهود لتوفير منظومة تعليمية حديثة ومتطورة لأهالي سيناء ومدن القناة، ففيما يتعلق بالتعليم قبل الجامعي، تم إنشاء ٤٤٠ مدرسة وأكثر من ٢٠٠٠ فصل، بالإضافة إلى إنشاء ٦٣ مدرسة صناعية و ١٩ مدرسة زراعية و ٤٠ مدرسة تجارية و ٦ مدارس فندقية.

وعلى صعيد منظومة التعليم الجديدة، أوضح التقرير أنه تم إنشاء ٧ مدارس يابانية لأول مرة في سيناء ومدن القناة، بالإضافة إلى إنشاء ٤ مدارس تكنولوجيا تطبيقية، فضلاً عن مد كابلات الفايبر لـ ١٣٤ مدرسة ثانوية، وتوزيع ٩١ ألف جهاز تابلت على طلاب المرحلة الثانوية، وتدريب ٢١,٧ ألف معلم على المنظومة التعليمية الجديدة.

وفيما يخص التعليم الجامعي، فوفقاً للتقرير تم بدء الدراسة فعلياً في ٤ جامعات أهلية هم الملك سلمان الدولية بفروعها الثلاثة والجلالة الدولية وجامعة شرق بورسعيد وجامعة الإسماعيلية الجديدة، كما تم إنشاء جامعة تكنولوجيا بشرق بورسعيد وبدأت الدراسة بها في العام الدراسي الحالي وذلك بتكلفة ٦٤٥,٧ مليون جنيه.

وبجانب ما سبق، قد تم إنشاء ١٤ كلية جديدة بالجامعات الحكومية، وكذلك إنشاء جامعة شرم الشيخ الخاصة، فيما بلغت تكلفة تطوير جامعة العريش ١,٣ مليار جنيه، وتم إنشاء أول فرع لجامعة حكومية بجنوب سيناء وهي جامعة السويس بأبو رديس بتكلفة ١,٣ مليار جنيه.

واستعرض التقرير جهود تعزيز الحماية الاجتماعية ورفع كفاءة المنشآت الرياضية لأهالي سيناء ومدن القناة، ففيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، استفادت أكثر من ١٠٢ ألف أسرة من برنامج تكافل وكرامة بقيمة سنوية تجاوزت ٥١١,٦ مليون جنيه حتى يونيو ٢٠٢٢، كما استفاد ٢,١ مليون مواطن من البطاقات التموينية، و ٢,٦ مليون مواطن من منظومة الخبز، وذلك حتى سبتمبر ٢٠٢٢.

وفي الإطار ذاته، تم تسليم أكثر من ٣٠,٩ ألف بطاقة خدمات متكاملة لذوي الإعاقة منذ يونيو ٢٠١٩ حتى يونيو ٢٠٢٢، بالإضافة إلى تخصيص ٢١ مكتباً لتأهيل ذوي الإعاقة حتى يونيو ٢٠٢٢، كما زاد عدد المستحقين من المعاشات بنسبة ٤٤,٣% ليصل إلى ٤٣٣,٩ ألف فرد، وذلك في وقت زادت فيه قيمة المعاشات بنسبة ٢٣٥,٩% لتصل إلى ٩٣٨,٩ مليون جنيه وذلك عام ٢٠٢٢.

كما أوضح التقرير أن تعويضات المتضررين من المواجهات الأمنية بين قوات إنفاذ القانون والعناصر الإرهابية قد وصلت إلى أكثر من ٤,٦ مليار جنيه خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٥ حتى يونيو ٢٠٢٢.

وتطرق التقرير إلى ما تم من جهود تتعلق بالمنشآت الرياضية، موضحاً أنه تم وجر إنشائه وتطوير ٥ استادات، و ١٢ نادياً رياضياً، وتطوير ٣٩٢ ملعباً خماسياً وقانونياً، بينما تم إنشاء المدينة الرياضية ببورسعيد بتكلفة ٢٨٠ مليون جنيه، وإنشاء الصالة المغطاة بالعريش بتكلفة ٩٢ مليون جنيه، في حين بلغت تكلفة استكمال القرية الأولمبية بشرم الشيخ ٥,٣ مليون جنيه.

وفي سياق آخر، أشار التقرير إلى ما يتم من جهود في سيناء لتعزيز العمل المناخي استعداداً لاستقبال مؤتمر المناخ العالمي COP27، لافتاً إلى الاستعدادات لتحويل شرم الشيخ إلى مدينة سياحية مستدامة بيئياً، ومنها توفير ٢٦٠ أتوبيساً يعمل بالغاز الطبيعي والكهرباء، وتنفيذ ٢٠٠ محطة لشحن الأتوبيسات بالكهرباء والغاز الطبيعي.

وتتضمن الاستعدادات أيضاً، إنشاء محطة الخلايا الشمسية بقدرة ٥ ميغاوات على أسطح مباني مطار شرم الشيخ، وإنشاء المنطقة الخضراء وهي مخصصة للقطاع الخاص والمجتمع المدني وتضم مساحة للمعارض ومسرح وغرف الاجتماعات ومساحة للمجتمع المحلي البدوي.

كما تشمل الاستعدادات كذلك إنشاء مجلس المدينة الجديد الذكي الصديق للبيئة، وتطوير طريق المدينة، والتوسع في خدمات الدفع الإلكتروني ومنظومة الكاميرات الذكية للتاكسي الذكي، ورفع كفاءة محطة تحلية المياه، وتنفيذ الخط الناقل الاستراتيجي، وإدارة المخلفات الصلبة، والحد من استخدام الأكياس البلاستيك.

وفي هذا السياق، استعرض التقرير إشارات دولية باستضافة مدينة شرم الشيخ أهم حدث مناخي على مستوى العالم، حيث ذكر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن استضافة مدينة شرم الشيخ لمؤتمر المناخ COP27 يعد اعترافاً بها لتصبح رائدة عالمياً في مواجهة المخاطر والكوارث الحضرية، حيث تلتزم المدينة بأن تصبح محوراً ونموذجاً لمرونة المدن لعام ٢٠٣٠ في التعامل مع المخاطر الطبيعية.

كما أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مدينة شرم الشيخ لديها وفرة من عوامل الجذب للزوار، وأن العالم بأسره سيوجه انتباهه إليها عندما تستضيف مؤتمر المناخ COP27، موضحاً أنه يمكن أن يستغل الزوار والمشاركون الفرصة لزيارة الأماكن الجميلة بهذه المدينة، مبيناً في الوقت نفسه أنه يتم التعاون مع مصر في التحضير للمؤتمر من خلال تركيب أسطح الفنادق الكبيرة بمحطات الطاقة الشمسية وتركيب أنظمة الطاقة النظيفة الصغيرة في العديد من المباني، لتؤكد كل هذه الجهود أن المدينة أصبحت مثلاً يحتذى به لمدن أخرى في التحول للطاقة النظيفة.

ومن جانبها ذكرت الأمم المتحدة أن مصر تستعد لاستضافة مؤتمر المناخ COP27 بمدينة شرم الشيخ "مدينة السلام"، مؤكدة أن مصر تتخذ خطوات لجعل المدينة وجهة سياحية مستدامة وصديقة للبيئة، لتكون نموذجاً لباقي مدن مصر في التحول نحو نظام بيئي مستدام.

وأشار التقرير إلى تعليق "جيريمي هوبكنز" ممثل اليونيسيف في مصر الذي أعرب عن سعادته بالحرص على مشاركة الشباب والتأكد من وصول أصواتهم ومقترحاتهم إلى قمة المناخ بمدينة شرم الشيخ، وذلك في ضوء إطلاق مبادرة جديدة تهدف لمشاركة الشباب في تناول قضايا تغير المناخ، معرباً عن امتنانه للحكومة المصرية على تلك الجهود الحثيثة.

كما أورد التقرير تصريحات "باتريشيا إسبينوزا" السكرتير التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي أعربت عن تطلعها لأن تكون القمة المقبلة للمناخ بمدينة شرم الشيخ قمة فارقة في قضية التغير المناخي، مشيدة بالجهود الوطنية المبذولة حالياً للاهتمام بملف البيئة ودعم التحول الأخضر.

وذكرت وكالة رويترز أن مصر يمكن أن تبرز كقائد مستقبلي للطاقة الشمسية في العالم حال استفادتها من إمكاناتها المتاحة، موضحة أنها تظل قادرة بصورة أفضل من غيرها على استغلال تلك الإمكانيات، كما تسهم استضافة مدينة شرم الشيخ مؤتمر COP27 من خلال نماذج الفنادق التي قامت ببناء محطات صغيرة للطاقة الشمسية على أسطحها في إثبات التزام مصر باستخدام الطاقة النظيفة، ونشر رسالة لتوجيه موارد التنمية لإمكانات الطاقة الشمسية بصورة أفضل.

هذا وقد رصد التقرير الرؤية الدولية لجهود التنمية وأبرز المشروعات في سيناء، لافتاً إلى ما ذكرته الإيكونوميست بشأن سعي مصر وتعاونها بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لتنفيذ أحدث طرق الري لتعظيم استخدام المياه وتحسين المحاصيل الزراعية، فضلاً عن زيادة مساحة الأراضي الزراعية في سيناء، كما أكدت أن التطوير الإضافي للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس سيساعد على خلق فرص عمل، ودعم وزيادة الصادرات.

ومن جانبها أكدت مجلة ENR أن مصر تعمل على تطوير سيناء لتصبح مكاناً أكثر جاذبية للعيش والعمل، حيث شملت الجهود خلال السنوات الأخيرة محطات التحلية والمعالجة بما في ذلك محطة المحسمة التي حصلت على جائزة أفضل المشروعات العالمية في عام ٢٠٢٠، وأضافت أن محطة بحر البقر هي مرفق جديد لمعالجة المياه تم بناؤها في أقل من عامين، وستعزز من جهود وأهداف التنمية بسيناء، وحصلت على جائزة أفضل مشروع في العالم عام ٢٠٢١.

ولفت التقرير إلى تسجيل موسوعة جينيس للأرقام القياسية محطة بحر البقر في شبه جزيرة سيناء كأكبر محطة معالجة في العالم، حيث تقدم مصدراً هاماً لمياه الري وحلاً فعالاً لدعم الزراعة بمنطقة سيناء، بينما ذكرت الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن مشروع جبل الزيت هو أكبر مجمع للرياح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو مثال لضمان الوصول إلى طاقة حديثة وموثوقة وبأسعار مناسبة للجميع.

وبدورها أكدت مجموعة أكسفورد للأعمال أن تشييد عدد من الأنفاق الجديدة ساعد على تسهيل الربط بين سيناء والعديد من محافظات مصر، فضلاً عن توسيع شبكة الطرق القومية الخاصة بها مما حسن بصورة كبيرة تقييم مصر العالمي بجودة الطرق.

واستعرض التقرير عدداً من الشراكات الدولية الناجحة في إطار جهود التنمية بسيناء، لافتاً إلى ما أعلنه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية عن سعادته بالشراكة المثمرة مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مؤكداً دعمه لجهود المنطقة لتطوير بيئة أعمال فعالة وتنافسية وصديقة للبيئة تكون مصدر جذب للمستثمرين، مما يضع المنطقة الاقتصادية بموقع الريادة للتجارة العالمية والصناعات والخدمات ومصدراً لتوفير فرص العمل.

يأتي ذلك بينما أكدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمها لجهود مصر من أجل تعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البدوية بسيناء، عن طريق رفع مستويات المعيشة وزيادة فرص التعليم وتحسين الخدمات الصحية واستدامة الثروة الزراعية والسكنية، ليتمكن شباب سيناء من قيادة جهود التنمية.

كما أعلنت اليونيسيف أنه بالشراكة مع الدولة المصرية ممثلة بوزارة التربية والتعليم تم تكثيف العمل بمجال المياه والصرف الصحي بمدارس سيناء لتعزيز إجراءات الصحة والسلامة للطلاب والمعلمين.

هذا وقد ذكر ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أليساندرو فراكاسيتي" أنه يجري العمل مع الدولة المصرية على تعزيز مواقع السياحة البيئية في مصر وجذب السياح للعديد من الأماكن المصرية الجميلة بما فيها جنوب سيناء، كون ذلك جزءاً أساسياً من عملنا المشترك وثيق الصلة بجهود استضافة مدينة شرم الشيخ مؤتمر المناخ الـ ٢٧ نوفمبر المقبل.

وأخيراً أشار التقرير إلى ما أوضحته الإيكونوميست حول أن سياسة مصر ستركز على تعزيز مشروعات البنية التحتية وتوليد فرص العمل، كما ستعزز برامج التمويل الدولية متعددة الأطراف الجهود المبذولة حالياً لتحسين البنية التحتية للمياه والسكك الحديدية خاصة بمنطقة سيناء.